

ان نوحاً مصرفاً حتماً لانه لغيره فيه لانه لغاية خضرة صا
 كانه من جنس كلامهم ولم يكن له ثقل على لسانهم ، و
 في الاسم شرط الالف والنون كونه كمران او بجان بالعلية ، و
 في الوصف إما ثقل فعلانه ، او ايتان ضلي وهو قول جماعة ، وفي
 نحو سكران وسكران واقفوا ، وفي فتح دحمن اختلاف الأربعة ، علم
 ان الالف والنون انما يوثقان لمشا ترهما الالف المملوذة في الالساع
 عن التاء ويقبول التاء بسقطان عن التاثير وان كان يشا بها بوجوب
 وهي كون كل منهما ذلياً وبين زيادة وكون الأول في الموصوفين العا ومما
 نحو سكران لنحو سكران وسكران وكون الزيادة في احد هما للتكرار وفي
 اواخر المسانيد ثم ان الالف والنون اما في اسم او في صفة فان كانا في اسم
 فشرطها العلوية كما في عمران علما للعين وكما في سبحان علما للتعني فيكون نحو
 سبحان مصرفاً لانه لعدم العلوية يكون قابلاً للتاء وينبسط مشاثيره لانه لساناً
 نيث وان كانا في الوصف فشرطها ان لا يكون مؤنث مدخولها بالتاء وهو
 المراد بنفق فعلانه وقيل ان يكون مؤنث مدخولها بالالف المقصورة
 وهو المراد بايتان ضلي والاول او فلان وجود ضلي ليس مقصوداً بل
 بل المقصود هنا انتفاء فعلانه الذي هو المصحح للتاثير في المنع على ما اشرنا
 اليه بنا ، على وجود ضلي يتلزم انتفاء فعلانه وعلى هذا فيكون نحو
 مصرفاً قطعاً لما فيه من وجود فعلانه وانتفاء ضلي ويكون نحو سكران
 غير مصرف قطعاً لما فيه من انتفاء فعلانه وجود ضلي ويقع الاختلاف
 في نحو دحمن في قولك الله رحمن رحيم فهو على ما صح غير مصرف لما فيه
 من انتفاء التاء وفي غير الاصح مصرف لما فيه من انتفاء الالف ، ولا بأس
 ان دعت اختصاصاً فيكثير ، لشرط انتفاء التاء في كل حالة ، اشار
 لهذا البيت الواقعة احضرها ذكره وههنا شرط الالف والنون في
 حلق الاسمية والوصفية المراد حل وهو انتفاء التاء التي في جميع نحو

وهو المصحح
 الترتيب ١٦

ان خط

عمران وسكران لان انتفاء التاء وينصرف نحو سكران من الاسم ايضا
 لقبول التاء والعلية التي اعتبرها امرسا ولذلك الشرط فان العلم بالثقل
 التاء لان الاعلام لا يتغير غير العلم اما اسم جنس او مصدر وكلاهما
 التاء اما للتاء نيث كما في سرجانة واما للوحدة كما في حرمانه لأرادة المرة و
 الذي يدل على ان الشرط بالاصالة هيما هو ان انتفاء التاء هو ان
 الالف والنون انما يمتعان الصرف لمشا ترهما الالف المملوذة كما في المشا
 نيعة المذكورة انما يتم بعدم قبول التاء ، وحسناً في المنع والضم
 جونا ، لما فيه في النون احتمال الاصلية ، يعني ان حسان ونحوها
 يحتمل نونه الزيادة والاصالة يجوز فيه المنع والمصرف فالاصالة مثل
 جمل ان يكون فعلاً بزيادة النون من المحسن فيكون نحو منصرف
 ان يكون فعلاً من المحسن فيكون مصرفاً ، ولا يدق التركيب من غير
 نسبة ونصمان معنى الحرف من عليته كقولك هذا بعليك
 وصرته يجوز لذي من ساقه بالاضافة يعني بشرط في التركيب اعتبر
 في منع الصرف وهو لا يكون بنسبته اساميه او اضافته ولا ينقض
 معنى الحرف العلمية كما في بعليك ومعدي كرت وذلك لان التركيب هذا
 اعني التركيب المزمع يكون بدون العلوية في معرض الالف فكذلك واما مع
 العلوية فلا يلازم العلوية بحمل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة فينبغي آخر
 الأولى لكونه بمنزلة الوسط ويعرب آخر التاء نيث بالضممة والفتحة
 نحو هذا بعليك ومرأيت بعليك واقمت بعليك وانما لم يكن سائلاً
 ان تركيب معتبر في منع الصرف لان التركيب بالنقض لا يعرب والتركيب
 بالنسبة لا يصير بالعلوية كلية والحد هنا ومنهم من يرى ان الت
 كيب نحو بعليك بالاضافة فيعرب الجزء الأول منه والآخر
 فتقول هذا بعليك برفع الأول وكسر الثاني وينعم وزن النحل